شراء التأييد في أميركا اللاتينية

■■ شافيز قد عبأ بشكل ناجح المشاعر المعادية لاميركا والتي تظهر بقوة في سياسات اميركا اللاتينية والتي تكون عمياء الى حد كبير عن النتائج. فهو كسياسي افضل من يوريب الرزين الصارم وبالطبع احسن من توليدو حيث ان تصرفات توليدو غير الرئاسية الكثيرة والتي قد تكون مضرة قد جعلته يحظى بادنى شعبية يمكن ان يحظى بها اي زعيم في اميركا اللاتينية■■

جاكسون ديل*

■ بفضل الجمعية العامة للامم المتحدة زار رؤساء ثلاث دول كبيرة في اميركا الجنوبية الولايات المتحدة في وقت واحد هذا الشهر. اثنان منهم هما حليفان وثيقان للولايات المتحدة واللذين من خلال اتباعهما سياسات السوق الحرة حققا نموا اقتصاديا قويا وخفضا من الفقر في بلديهما. اما الاخر فانه يعلن عن نفسه بانه عدو لواشنطن والذي على الرغم من تمتعه بثروة غير عادية من عائدات النفط قد نجح في زيادة عدد الفقراء في بلده بمقدار الربع.

ربما لاتكون سمعت سوى عن واحد فقط منهم. وهو هوغو شافيز الرئيس الثوري لفنزويلا الذي قام بجولات في نيويورك وهارليم وبرونكس والذي حظي بتصفيق كبير خلال كلمته في الجمعية العامة جراء ادانته البلاغية القوية وتنديده بالامبريالية والرأسمالية الاميركية.

على العكس فان الفارو يوريب رئيس كولومبيا واليخاندرو توليدو رئيس بيرو مرا عبر نيويورك وواشنطن بدون اي جلبة. وهما لم يريدا بالفعل ان يتم التركيز عليهما. حقيقة ان كليهما وافق على الالتقاء بالمحررين والمراسلين في الواشنطن بوست، لكن ايا منهما لم يكن يرغب في الحديث علانية عن التطور الاكبر في اميركا اللاتينية في السنوات الاخيرة. وهذا التطور بالطبع هو الظهور المتزايد لشافيز بوصفه خليفة سياسي ومذهبي لفيدل كاسترو ومحاولاته التقدمية في النجاح بينما فشل كاسترو في بناء تحالف معاد لاميركا.

ولكن يوريب او توليدو ليسا على غرار القادة اليساريين في البرازيل والارجنتين الذين يتعاطفون سرا مع شافيز. حيث يمكن لتوليدو الذي كان في يوم ما ضحية لديكتاتورية البيرتو فوجيموري التي كانت مغلفة بغلاف الديمقراطية ان يعجب لكن بشيء اخر وهو التدمير المشابه لشافيز للنظام السياسي في فنزويلا. يحارب يوريب حركة التمرد اليسارية التي قامت بمساعدة كاسترو قبل عقود والتي يدعمها الان شافيز الذي منح اعضاءها حق اللجوء السياسي بل وحتى الجنسية لاحد ابرز قادتها.

مع ذلك رفض يوريب الحديث عن اي شيء للنشر بشان شافيز. وقصر توليدو نفسه على الشكل الجديد لمنظمة الدولة الاميركية حيث قال ليس كافيا ان يتم الانتخاب فيها بشكل ديمقراطي بل الاهم هو ان يتم الحكم بشكل ديمقراطي. واضاف بانه لو لديه وفرة من العائدات النفطية مثل الرئيس شافيز فان الامر كان سيكون مختلفا.■

* عضو هيئة التحرير في الواشنطن بوست

* خدمة لوس انجلوس تايمز وواشنطن بوست خاص بـ« الوطن »

■ البقية ص١٦

كرٌّ و فرٌّ بين ثقافتين

■■ إن الشباب العربي والمسلم هو أكبر شرائح المجتمع تعرضاً لمعطيات الغزو الثقافي، مدبراً كان أو تلقائياً، وهذه نتيجة طبيعية لميل هذه الشريحة المهمة والكبيرة إلى الجديد والمبهرج، وهي صفات صحية لدى الشباب المتطلع والمتوثب، ولكنها بحاجة إلى توجيه وعناية حكيمة ورشيدة ومركزية. ولا ريب في أن هذه العناية لا ينبغي أن تأخذ شكل الوصاية على الشباب والنشء■■

أ.د. محمد الدعمي*

■ يبدو للمتابع أن المنطلق الأساس لثقافة العصر الذهبي للكولونياليات الأوروبية الزائلة كان يرتكز على الاعتقاد السائد بأن الثقافة العربية، بضمن الثقافات الشرقية عامة، إنما هي ثقافة ضعيفة غير مبنية على أسس تجريبية موضوعية وعلمية. وقد لعب كتاب (ألف ليلة وليلة) دوراً سلبياً في تأسيس هذه الآراء وترسيخها، بالرغم من شيوع هذا العمل التراثي وبرغم الإعجاب الشديد الذي حظي به في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية منذ نهايات القرن الثامن عشر. لقد ساد الاعتقاد، بسبب طبيعة الصور التي عكسها هذا الكتاب (الليالي العربية، كما يفضلون تسميته) إلى حد كبير، في أن المجتمع العربي إنما هو مجتمع مؤسس على الخيال والخرافة، السحر والشعوذة، مجتمع يمور بحكام طغاة وأفراد قدريون من نمط علاء الدين وسندباد والشاطر حسن.

لاشك في أن خلاصات الثقافة الغربية حول ثقافة مجتمع من هذا النوع تكون خلاصات تركز على أن العقل العربي هو عقل غيبي، عقل ينزع إلى اللاعلمية وإلى أفكار النصيب والتنجيم والقدرية. وبكلمات أخرى، فرضت (الليالي العربية) على الذهنية الغربية تصوراً يصعب استئصاله يفيد بأن الثقافة العربية إنما هي ثقافة لا علمية غير قادرة على العقلنة والتمنطق الجدلي شأنها في ذلك شأن جميع ثقافات الأقوام السامية. وقد عبّر المستشرق الكبير إرنست رينان Renan والكونت غوبينو Count Gobineau وغيرهما من أتباع ومروجي الأسطورة الآرية عن ذلك بوضوح عبر العديد من مداخلاتهما، واضعين بذلك الحجر الأساس للفكر النازي، ربما على نحو غير واع. لقد عكس غوته Goethe مكافئاً لهذا الاعتقاد بتعميمه التحجيمي أن ممتلكات العرب هي الخيمة والعمامة والسيف، في إختزال مخل للحضارة العربية. وقد إقتبس الكاتب الإنكليزي جيمس ميو Mew هذه المقولة التحجيمية على سبيل خدمة الثقافة العربية بإضافة ممتلك آخر لثالوث غوته أعلاه، وهو الحكاية. ولا يبتعد أبو الاستشراق الأميركي رالف والدو إمرسون Emerson عن هذه الأفكار عندما يعلن أن الدين والشعر هما كامل حضارة العرب. وإذ يذهب مفكر مثل ميو إلى أن الخرافات والخيال قد حولت أرض العرب إلى جنّستان (أي أرض الجن)، فإنه لمن المؤسف حقاً أن نلاحظ تواصل هذا الاعتقاد في عصرنا الراهن. لاحظ التصاق كبار المستشرقين المعاصرين بهذه المفاهيم المنمطة، مثل برنارد لويس Lewis و هولت P. M. Holt، وهم مستشرقون جامعيون بسطوا سطوتهم الفكرية عبر الأكاديمية وليس الصحافة.

وقد آل هذا الاعتقاد الوراثي الراسخ إلى التمادي في التشويه المتعمد للتراث الثقافي العربي والإسلامي على طريق تسفيه هذا التراث واختلاق المبررات لإهماله وللإقلال من شأنه من قبل الإدارات الاستعمارية الطارئة، ومن ثم من قبل العرب أنفسهم بعد انحسار موجة الاستعمار العسكري المباشر لصالح حركة الاستعمار الاقتصادي الجديد. وبرغم هذا ينبغي الرجوع إلى إرث حركة الاستعمار المباشر، تتبعاً لجدل الهيمنة الثقافية التي أرادت الإمبراطوريات فرضها على العرب. يقول اللورد ماكولي Lord Macaulay ، في خطابه الإفتتاحي في كلية غلاسكو (٢١ مارس ١٨٤٩): لقد تم تأسيس جمعيتكم هذه قبيل إضمحلال إمبراطورية الشرق (يقصد دولة الخلافة العربية) بقليل، تلك الإمبراطورية التي - وهي تديم حياةً ضئيلة عبر العصر المظلم - واشجت بين عصري الاستنارة العظيمين... وحافظت - في وسط البربرية - على تلك الأعمال العظمى للعبقرية الأوروبية، تلك الأعمال التي لم تزل موضع تأمل أسمى العقول، مختزلاً دور الثقافة العربية الإسلامية بعملية المحافظة على الثقافة الأوروبية دون الإضافة الإبداعية عليها، بطريقة تعسفية.

وتأخذ عملية الغزو على التراث الثقافي الإسلامي أوضح معالمها في خطابات اللورد ماكولي الذي كان موظفاً بالإدارة الإمبراطورية في الهند. ولكن على الرغم من أن أحاديث من هذا النوع تعكس لنا ما كان يدور في خلد الإدارات الإمبراطورية في تناولها للمواضيع الثقافية والتربوية، فإن هذه المرآة تعكس لنا كذلك منطقاً وخطاباً يستخدمهما الإداريون في مخاطبة أبناء الأمم المغلوبة على سبيل هز ثقة هؤلاء بإرثهم الثقافي وتثبيط هممهم وإحترامهم لتراثهم. وليس من شك بأن هذه العملية إنما تهدف إلى إزالة التواصل بين الإنسان المغلوب المعاصر وبين ثقافته التي تدعم حلمه الوطني بالتحرر أو بالوحدة حيث تترافق هذه العملية بتقديم بديل ثقافي ليحل محل الثقافة المحلية. وقد تمتد هذه العملية إلى محاولات إلغاء الثقة، ليس بالعلوم المكتوبة باللغة العربية، بل بهذه اللغة نفسها. لهذا يدعو ماكولي إلى تكوين وتنمية نخبة من سكان البلاد المستعمرة، وهي نخبة تتلقى ثقافة غربية لتبرير طرائق التاج البريطاني لسكان المستعمرات، زيادة على تيسيرها الإنزلاق نحو ثقافة الآخر.

قد يبدو بأن هذه الطرائق الفوقية المتعالية في تناول الثقافة المحلية بنظرة دونية كانت تسود آليات العقل الغربي في القرون الماضية فقط بسبب الانتشاء الذي تسبب به عصر الاستعمار، بيد أن تفحص بعض الأدبيات الغربية المعاصرة المتخصصة يؤكد أن هذه الآلية في التفكير، وهي آلية ترنو إلى نسف الثقافة المحلية للأمم المستضعفة وإلى إلغاء دورها في تنمية وتطوير هوية ثقافية قومية ترتكن إلى إرث ثقافي يستحق، لم تزل فاعلة حتى يومنا هذا. إنها آلية قابعة في قعر العقل الغربي، تظهر للعيان في حالات معينة وفي مناسبات جدلية استفزازية. إننا إذا ما تمكنا من استنباط مثل هذه الأفكار في الثقافة الغربية المعاصرة، نكون قد نجحنا في التيقن من افتراضاتنا أولاً، ومن استمرارية طرائق التفكير الاستعماري المتعالي نحو ثقافتنا ثانياً، باعتبارها طرائق تفكير نجحت في اجتياز اختبار الزمن.

في كتابه المهم (التاريخ: مستذكراً، مستعاداً، مخترعاً)، يقدم الأستاذ برنارد لويس (جامعة برنستون - الولايات المتحدة الأميركية) البينة والتبرير المعاصر على تواصل أنماط التفكير الغربي الإستعلائي في تناول الثقافات الشرقية، والثقافة العربية بضمنها بطبيعة الحال. إنه لا يكتفي بمحاولة تسفيه التراث والتاريخ المحلي للأمم المغلوبة في آسيا وأفريقيا فحسب، بل أنه يتمادى حد الإدعاء بأن هذه الأمم لا تمتلك ثقافات قومية ذات ملامح وأصول راكزة تؤهلها لإمتلاك هوية قومية. تبدأ منظومة لويس الجدلية من الإعلان بأن الإغريق القدماء هم الذين قسموا العالم إلى أوروبا من ناحية، وآسيا وأفريقيا من الناحية المقابلة (جدل: شرق - غرب). أي أن الإغريق القدماء (الأوروبيين، الآريين) هم الذين أطلقوا على الأمم الشرقية الأسماء التي تُعرف بها الآن. وحيث يقود هذا الرأي لويس إلى الإعتقاد بأن هذه التسميات (أو الهبات الأوروبية) تدل على عدم إمتلاك الأمم الآسيوية والأفريقية لأي وعي بوجودها أو تفردها، فإنه يذهب إلى الاعتقاد بأن هذه الأصقاع (المسماة آسيا وأفريقيا) لا تمتلك هويات ثقافية محددة كما هي عليه الحال بالنسبة إلى الثقافة الأوروبية. يقول لويس: من بين القارات الثلاث، أوروبا فقط مثلت نوعاً من كيان تاريخي. وهو كيان ذو ثقافة مشتركة مستقاة من جذور إغريقية - رومانية ويهودية - نصرانية؛ وهو كيان ذو شعور مشترك بهوية متفردة تختلف عن بقية العالم.

يستأنف برنارد لويس جدله هذا موحياً بأن أوروبا، ذات الهوية الثقافية الحقيقية، هي الكيان الصغير الذي يمتلك عقلاً، وأن آسيا وأفريقيا هما الكيانان الكبيران جغرافياً واللذان لا يمتلكان ثقافة تخصهما. لذا فإنه يكتب، متعسفاً بالحقيقة التاريخية، قائلاً: في القارات الشاسعة التي أطلق الأوروبيون عليها اسمي آسيا وأفريقيا، لم ولن يظهر إحساس بالهوية، إحساس يمكن مقارنته بالإحساس الأوروبي بالهوية. وتأسيساً على هذا الجدل المنبعث من أن الآسيويين والأفارقة اكتسبوا هذه التسميات كهبة من الأوروبيين، وهو الجدل الذي يؤول إلى أن هؤلاء لا يمتلكون جذوراً ثقافية محددة، فإن الطريق تصبح سالكة لتبرير وتمرير الغزو الثقافي الذي تفرضه الثقافة الغربية بكافة إفرازاتها العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية. لاحظ أن لويس يخلص إلى أنه فقط في العصر الحديث، تمكن التأثير الأوروبي وتمكنت القوة الأوروبية، وأخيراً البحث العلمي الأوروبي من إقناع سكان آسيا وأفريقيا بأنهم آسيويون، وأفارقة، وبأن هذه حقيقة تنطوي على دلالات سياسية وتاريخية.

تفضي هذه المقاربة بين بعض إفتراضات الثقافة العربية المعاصرة التي نستظل بها من ناحية، وأفكار بعض المثقفين الغربيين بعد عصر الاستعمار من الناحية الثانية، إلى وجود غزو ثقافي محسوس ومشخص من ناحية ثقافتنا، وهو غزو نصف مدبر ونصف تلقائي من ناحية ثقافتهم التي تحيا اليوم أوج تأثيرها بسبب التقدم التقني والمادي الذي أحرزته الأقطار الغربية خلال القرون الأخيرة. ولكن لا ينبغي التمادي في كيل الإتهامات جزافاً إلى الثقافة الغربية، ذلك أني أميل إلى الاعتقاد بأن تدبير الغزو الثقافي وتخطيطه هما حقيقة موجودة، ولكنها، من ناحية أخرى، ليست بهذه الدرجة من التآمرية التي قد يصورها لنا بعض الكتّاب الانفعاليين هنا. إن الغزو الثقافي الغربي اليوم يشبه إلى حد بعيد الحركة الشعوبية التي برزت بقوة إبان العصر الذهبي للحضارة العربية - الإسلامية. ولكن الشعوبية، برغم أساليبها ومثالبها وضغائنها، لم تتمكن من تسفيه ونسف أسس الثقافة العربية ومقومات تواصلها نتيجة لقوة هذه العناصر ولقدراتها التوليدية. ويحق ذات القول على الغزو الثقافي اليوم، إذ أن الثقافة العربية الإسلامية تمتلك من عناصر القوة ما يجعلها قادرة على البقاء، وعلى مواجهة الأزمات والهجمات. إن مسببات تشجيع الغزو الثقافي من قبل الغرب تركز بقوة على الأساليب الإستهلاكية والأنماط السلوكية التي يضخها الغرب سوية مع صادراته المادية الرئيسية. كما أنها تنطلق كذلك من عوامل الضعف في طرائق العناية بتراثنا الفكري، إضافة إلى إهمال الأساليب التربوية في توعية الشبيبة والنشء العربي بالجوانب المشرقة لثقافتنا على سبيل إستلال الموجب منها بدلاً عن السالب، المستنير بدلاً عن المستكين.

إن الشباب العربي والمسلم هو أكبر شرائح المجتمع تعرضاً لمعطيات الغزو الثقافي، مدبراً كان أو تلقائياً، وهذه نتيجة طبيعية لميل هذه الشريحة المهمة والكبيرة إلى الجديد والمبهرج، وهي صفات صحية لدى الشباب المتطلع والمتوثب، ولكنها بحاجة إلى توجيه وعناية حكيمة ورشيدة ومركزية. ولا ريب في أن هذه العناية لا ينبغي أن تأخذ شكل الوصاية على الشباب والنشء، لأن الوصاية والقسر قد يؤديان إلى التمرد. ■

* كاتب وباحث أكاديمي عراقي

maldaami@yahoo.com

■ البقية ص١٦

نافذة من موسكو

اللحاق بالولايات المتحدة

■ التقرير الأخير لمركز الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي والخاص بالسوق العالمية للأسلحة يشير بوضوح إلى أن روسيا بدأت تستعيد مواقعها في هذه السوق بعد فترة من التراجع منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة الأميركية لا تزال تتصدر قائمة الدول من حيث عقود بيع الأسلحة المبرمة من قبل شركاتها حتى نهاية السنة الماضية بمبلغ ١٢ر٤ مليار دولار، أي ٣٣ر٥ بالمائة من حجم العقود والاتفاقات الموقعة في هذا المجال على نطاق العالم. واللافت أن حصة واشنطن في سوق الأسلحة قد تراجعت مقارنة بعام ٢٠٠٣ عندما وصلت قيمة عقود مبيعاتها من الأسلحة إلى ١٥ر١ مليار دولار. أما روسيا فإنها - وفقا للتقرير المشار إليه - فتحتل المرتبة الثانية حيث وصلت قيمة طلبيات شراء أسلحتها بموجب العقود المبرمة حتى نهاية عام ٢٠٠٤ إلى ٦ر١ مليار دولار أو ١٦ر٥ بالمائة من قيمة العقود العالمية لمبيعات السلاح. ويرى بعض المراقبين في الولايات المتحدة أن قطاع الصناعات العسكرية الروسية قد حقق نجاحا كبيرا في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ الذي بلغت فيه قيمة مبيعات السلاح الروسي ٤ر٤ مليار دولار. ويعتقد خبراء الكونغرس الأميركي أن تزايد الطلب على الأسلحة الروسية جاء نتيجة للسياسة المدروسة للكرملين، وللجودة العالية لتلك الأسلحة. ويتكهن الكثيرون بأن التنافس بين واشنطن وموسكو في مجال مبيعات السلاح سيتواصل ويتصاعد على مدار هذا القرن. وبالطبع هذا السباق للتسلح بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية يصب في مصلحة المنتجين والمصدرين الأساسيين للأسلحة في الأسواق العالمية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. والسؤال المطروح اليوم هل ستواصل روسيا تقليل الفارق بينها وبين الولايات المتحدة في سوق الأسلحة العالمية؟ يرى الكثير من الخبراء الروس أن الإجابة على هذا السؤال ستتعلق بقدرة الصناعات العسكرية الروسية على إنتاج أسلحة دقيقة التصويب تعتمد على التكنولوجيات العالية. ومن ثم إذا تمكنت روسيا من تطوير الصناعات العسكرية المتطورة تكنولوجيا، فإنها في الغالب ستمتلك فرصا كبيرة لتعزيز مواقعها في الأسواق العالمية. ويراهن الروس في هذا المجال أيضا على الأيدي العاملة الروسية رخيصة الثمن والتي تؤدي إلى تخفيض قيمة أسلحتها مقارنة بمثيلاتها الأميركية. والأهم من ذلك إصرار القيادة الروسية على إعطاء الأولوية للقطاع العسكري والجيش، وهو ما يتضح من تصريحات الرئيس الروسي المتكررة بهذا الشأن. ففي أثناء لقائه المباشر مع المواطنين الروس في السابع والعشرين من سبتمبر أكد بوتين على مواصلة تعزيز القدرات العسكرية الروسية بصواريخ إستراتيجية حديثة ومتطورة لا مثيل لها لدى الدول الغربية. كما شدد على مواصلة دعم القطاع العسكري بكل ما يحتاجه من موارد مالية وذلك خلافا لما كان عليه الوضع في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين. وتشير بعض المعطيات الغربية إلى أن ميزانية الدفاع في روسيا وصلت اليوم إلى حوالي عشرين مليار دولار أميركي.

د. هاني شادي

shadihan@mtu-net.ru

اللاعبون الجدد والشرق الأوسط «الكبير»

■■ في ضوء هذا النشاط البارز لتركيا في منظومة الوضع الإقليمي الجديد، كان منطقياً أن تلتقي مصالحها مع مصالح باكستان وإسرائيل، انطلاقاً من رؤية براغماتية وقراءة موضوعية لتطورات الأحداث في المنطقة، فما من سبيل لتوطيد العلاقات مع واشنطن ولندن، اللتين من شأنهما دفع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي قدماً، إلا عبر مقايضة للطرفين تلعب من خلالها تركيا دوراً مؤثراً في لملمة أطراف الشرق الأوسط الكبير■■

خليل العناني*

■ هل بدأت عجلة الشرق الأوسط الكبير في الدوران؟ وهل بدأ الفاعلون الإقليميون (الجدد) في التحرك باتجاه تنفيذ أدوارهم في هذا النظام الإقليمي الجديد؟ وأي دور للعرب في مواجهة محاولات إذابتهم في هذا الواقع الجديد؟ تساؤلات ثلاثة طفت مؤشراتها على السطح طيلة الأسابيع القليلة الماضية.

بالنسبة للتساؤل الأول فإجابته واضحة، وهي أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة في قمة سي أيلاند في يونيو ٢٠٠٤ قد أخذت طريقها نحو التنفيذ بالفعل، ولمجرد التذكير فإن المبادرة تقوم شكلاً على تدعيم الحرية والديمقراطية والحكم الصالح في المنطقة الممتدة من باكستان شرقاً إلى المغرب العربي غرباً، أي حزام استراتيجي يضم كافة الدول العربية والإسلامية فضلاً عن إسرائيل. وهي محاولة لاستبدال المفهوم الجيوسياسي التقليدي للشرق الأوسط والذي يضم البلدان العربية فضلاً عن إيران وتركيا، كي يحل محله المفهوم الجديد للشرق الأوسط الموسع، وهي محاولة ليست جديدة سبقتها محاولات أخرى هدفت جميعاً لدمج إسرائيل بشكل أو بآخر بالمنطقة العربية والإسلامية المجاورة لها. إذا فالمقصود أساساً هو مصلحة إسرائيل بالأساس وليس مصلحة البلدان العربية والإسلامية، وذلك على الرغم من أن المبادرة المذكورة لم تتطرق من قريب أو بعيد لكيفية حل الصراع العربي - الإسرائيلي.

بدأت عجلة هذا المشروع الأميركي في الدوران، ومن يراجع أحداث العام ونصف الماضيين يلحظ مدى التقدم الذي تحرزه هذه المبادرة، ذلك أن ثمة تحركات سياسية واقتصادية داخل البلدان العربية تمت تحت يافطة كبيرة عنوانها الإصلاح والتغيير. ونبدأ من الجزائر التي شهدت انتخابات رئاسية تعددية في مايو ٢٠٠٤، كانت أقرب للشفافية والنزاهة من أي انتخابات جرت من قبل. ثم تلتها الانتخابات الفلسطينية أوائل العام الجاري فاز فيها محمود عباس أبو مازن، أعقبتها انتخابات نيابية للمرة الأولى في العراق تحت الاحتلال الأميركي أواخر يناير الماضي. ثم بدء أول انتخابات بلدية في تاريخ السعودية. في الوقت الذي حصلت فيه المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة التصويت والترشيح. ثم انطلقت شرارة الأحداث في لبنان على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، تم على أثرها نهاية الوجود السوري في لبنان وإجراء انتخابات نيابية وعودة الجنرال ميشيل عون بعد منفى في باريس لأكثر من عقد. وانتهى هذا الزخم بإجراء انتخابات رئاسية تعددية في مصر للمرة الأولى في تاريخها القديم والحديث.

ولعل ثمة دورا جديدا بدأ يلعبه الفاعلون الإقليميون في الشرق الأوسط الكبير وهم: إسرائيل وباكستان وتركيا. وهنا تأتي إجابة التساؤل الثاني، حيث تشير تحركات هؤلاء إلى أن ثمة محاولة جدية لخلق كيان إقليمي جديد يحل محل الكيان التقليدي بحيث يحظى هؤلاء بوضع متميز في إطار النظام الإقليمي الجديد.

بالنسبة لإسرائيل، فهي تمد عينيها الآن إلى أبعد مسافة يمكن النظر إليها. وقد استغلت بذكاء كبير علاقة التحالف مع الهند في إغراء باكستان بإعلان التطبيع بين إسلام أباد وتل أبيب، ولم يكن اللقاء الذي جمع بين وزيري خارجية البلدين في تركيا أوائل شهر سبتمبر الجاري بعيداً عن هذا الإطار، بل يصب بالدرجة الأولى في مصلحة اللاعبين الثلاثة. إسرائيل التي كانت تحسب ألف حساب قبل أن تقدم على إقامة علاقات مع باكستان مالكة القنبلة النووية الإسلامية، تتباهى الآن بعلاقاتها المتعددة مع أقوى بلد إسلامي.

أما باكستان فباتت تتصرف وكأن اللحاق بأميركا لن يكون إلا عبر ركوب القطار الإسرائيلي، ولم يتورع الرئيس الباكستاني برويز مشرف عن الإشادة بعلاقاته مع إسرائيل، وهو بذلك يحقق مكاسب عديدة ليس أقلها خلق توازن في علاقته بالولايات المتحدة مع علاقات هذه الأخير بالهند. من جهة ثانية ضمان القيام بدور الوكيل المطيع في تنفيذ البعد الاستراتيجي لمشروع الشرق الأوسط الكبير. فضلاً عن ضمان البقاء في الحكم من خلال ضمان الدعم الأميركي لأجندة الإصلاحات الدينية والسياسية التي تقوم بها الحكومة الباكستانية.

ويغلف التحرك الباكستاني نوع من الإدعاء بأنه يأتي لمصلحة القضية الفلسطينية، وهي مزايدة غير مبررة في ظل رفض كثير من الشعوب العربية لأي محاولة تطبيع مع الكيان الصهيوني. كذلك حاولت باكستان تبرير تحركها باتجاه إسرائيل بالزعم أنه جاء بعد التشاور مع السعودية، وهو ما نفته المملكة جملة وتفصيلاً.

وبغض النظر عن المبررات، فالموقف الباكستاني أوضح مما قد تجمله بعض منها، وهو موقف مفروض أكثر منه تحرك طوعي. وهو وإن كان مفيداً للنظام الباكستاني، لضمان البقاء في الحكم في مواجهة رفض شعبي غير مسبوق، إلا أنه أكثر إفادة لإسرائيل والولايات المتحدة في إطار تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير.■

* كاتب وباحث مصري

kalanany@yahoo.com

■ البقية ص١٦

اصداف

الاحتلال والرأي العام

■ كيف ستتصرف الولايات المتحدة، لو ان نسبة المؤيدين للحرب على العراق، وصلت بين الأميركيين والبريطانيين إلى أكثر من تسعين في المائة. ولماذا أخذت نسبة المؤيدين لهذه الحرب بالتراجع، وبسرعة متزايدة.

يرتبط هذان السؤالان ببعضهما البعض، وصورة التأييد تتضح من خلال خروج عشرات الآلاف في بريطانيا والولايات المتحدة، وهم يندّدون بهذه الحرب، ويطالبون بانسحاب القوات الأميركية والبريطانية من العراق.

إن مقارنة بسيطة، بين نسبة المؤيدين قبل بداية الحرب، وخلال الأسابيع الأولى من احتلال العراق، وما يحصل اليوم، تكشف عن حجم الحقائق، التي وصلت إلى الأميركيين والبريطانيين، رغم التعتيم الشديد على مجريات الحرب في العراق.

فقد كشفت استطلاعات الرأي، ان نسبة المؤيدين للرئيس بوش وإدارته في الحرب على العراق قد وصلت إلى أعلى مستوياتها بعد انتهاء الحرب مطلع أبريل عام ٢٠٠٣، إذ وصلت نسبة المؤيدين إلى ٧٦٪. وتعطي هذه النسبة زخماً كبيراً للإدارة السياسية في البيت الأبيض، للتنسيق مع طاقم البنتاغون (وزارة الدفاع) لوضع المزيد من الخطط العسكرية، التي تهدف إلى احتلال دول أخرى، بذات الأسلوب الذي حصل في العراق.

عندما تم الإعلان عن تلك النسبة، لم يخرج محتجون ضد رأي الأميركيين، ليقولوا لهم، كيف تؤيدون استخدام القوة في احتلال بلدان أخرى. وقبل الجميع هذا التأييد على أساس أنه ينطلق من رؤية دقيقة لشعب متحضر.

إلا إن الذي حصل بعد عامين من الاحتلال، هو انحدار نسبة المؤيدين لهذه الحرب، حتى وصلت هذه النسبة إلى ٤١٪ استناداً إلى استبيانات معهد غالوب وصحيفة)yadoT SU(وشبكة NNC. وهذه جميعها مؤسسات أميركية كبيرة، ومن الملاحظ أن تراجع نسبة المؤيدين أخذ بالتسارع، فقبل أشهر من هذا الاستطلاع كانت النسبة ٤٨٪.

في إطار الإجابة على ما طرحناه من تساؤلات، فان الحقيقة الثابتة، إن تدني نسبة المؤيدين، تتأتى من باب واحد، هو ازدياد عدد القتلى والجرحى والمعاقين من الجيش الأميركي في العراق، كما ان جميع الدلائل تشير إلى ارتفاع متزايد في كل يوم في هذه الاعداد، وربما يصل الأمر إلى حصول ما هو أشد وأقسى. وهناك من يربطون بطريقة خاطئة، بين موضوع أسلحة الدمار الشامل، وتدني نسبة المؤيدين للحرب، لأن هذا الموضوع تم حسمه بعد عدة أشهر من انتهاء الحرب واحتلال العراق، عندما فشل الأميركيون في العثور على أي سلاح أو دليل على وجود تلك الأسلحة.

وهنا نعود إلى الأسطر الأولى من المقال، ولنقارن بين الذي حصل، والذي قد يحصل.■

وليد الزبيدي

wzbidy@hotmail.com